ISSN: 2957 - 8108

مجلة بحوث

جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الثالث ـ العدد الأول

الجزء الثاني

07 / 09 / 1445 هـ - 17 / 03 / 2024 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. عبد العزيز الدغيم	أ.د عبد القادر الشيخ
أ.د ياسين خليفة	د. جهاد حجازي
أ.د. جواد أبو حطب	د. ضياء الدين القالش
أ.د. عبد الله حمادة	د. سهام عبد العزيز
أ.د. محمد نهاد كردية	د. ماجد عليوي
د. ياسر اليوسف	د. أحمد العمر
د. كمال بكور	د. محمد الحمادي
د. مازن السعود	د. عدنان مامو
د. عمر طوقاج	د. عامر المصطفى
د. محمد المجبل	د. أحمد أسامة نجار
د. مالك السليمان	
د. عبد القادر غزال	
د. مرهف العبد الله	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا إلى اللغتين التركية والإنكليزية.

٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA7**).

٧- يلتزم الباحث بألّا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.

٨-ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.

١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

١٢- تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى

"مدى مساهمة التّشريعات والقوانين في التّشجيع على الاستثمار "دراسة ميدانيّة في مناطق شمال غرب سورية".....٩

أ. ظافر دعبول د. محمد نادر العثمان أ.د عبد العزيز الدغيم

محددات الاستثمار في المدن الصناعية دراسة ميدانية في مدينة الراعي الصناعية.....٣٩

أ. محمد عبد الحي قوجة د. عبد الحكيم المصري

إمكانية إحداث الصناديق الاستثمارية في ظل واقع الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين في الشمال السوري ٧١

أ. محمد علي حلاق أ.د. عبد الله حمادة

التنظيم القانوني للمدن الصناعية في المناطق المحررة شمال حلب ١٠٥

أ. محمد حربلية أ. نورس العبد الله د. أحمد قربي

أثر توطين الصناعة على تحسين كفاءة أداء سلسلة التوريد في المنشآت الصناعية المواطنة في الشمال السوري، المدن الصناعية ١٤٩

أ. حسن ويس القش

تحليل البيئة الاستثمارية في المناطق المحررة باستخدام تحليل SWOT ١٩١

أ. أحمد عبيد د. عبد الحكيم المصري

تحليل الجدوى المالية للمشاريع التنموية الوقفية ٢٢٣

أ. عبد الصمد دلول

دور المنظمات غير الربحية في تأمين التمويل لتعزيز البيئة الاستثمارية في الشمال السوري: دراسة حالة منظمة تكافل الشام ٢٥١

أ. كفاح الموسى الفرملي أ. عبد الخالق حلّي د. محمد نادر العثمان

دور مراكز الخبرة في صناعة القرار الاستثماري دراسة حالة.....٢٨٣

د. راسم ايبش

التجارة الإلكترونية في الشمال السوري: واقع وتحديات ٣٠٧

د. محمد نادر العثمان د. ياسر راشد الحسين

قياس مخاطر الاستثمار الزراعي في الشمال السوري.....٣٢٩

د. سليم فيصل النابلسي

مدى مساهمة التّشريعات والقوانين في التّشجيع على الاستثمار

"دراسة ميدانيّة في مناطق شمال غرب سورية"

إعداد:

أ.ظافر دعبول د. محمد نادر العثمان أ.د عبد العزيز الدغيم

ملخص البحث:

تُعدّ التّشريعات والقوانين أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على قرار المستثمرين في الاستثمار في أيّ اقتصاد، حيث تلعب دوراً حيويّاً في خلق بيئة استثماريّة مستدامة وجاذبة، ويُعدّ فهم العلاقة بين التّشريعات والاستثمارات، مدخلاً مهماً إلى كيفيّة تحسين الدّول للتشريعات الخاصّة بها لجذب المزيد من الاستثمارات، وتحقيق التنميّة الاقتصاديّة.

وتتجلّى أهميّة التّشريعات التي تسهم في جذب الاستثمارات من خلال خلق بيئة استثماريّة مستقرّة يشعر فيها المستثمرون بالأمان القانونيّ ووضوح التّشريعات، إضافةً إلى صياغة تشريعات فعّالة تضمن حفاظ المستثمرين على حقوقهم من الممتلكات والأصول.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضّوء على التّشريعات والقوانين السّائدة في مناطق شمال غرب سورية ومدى مساهمتها في التّشجيع على الاستثمار وجذب الاستثمارات الخارجيّة وتخفيض مخاطر الاستثمار إلى الحدود الدنيا.

وقد استخدم فريق البحث لتحقيق هدف البحث المنهج الوصفيّ من خلال الاستعانة بمجموعة من الكتب والدوريّات والرّسائل العلميّة ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث، إضافةً لإعداد استبانة تتكوّن من مجموعة من الأسئلة المحكّمة والتي تمّ توزيعها على مجموعة واسعة من المستثمرين المدرجين في غرف التّجارة والصّناعة في مناطق شمال غرب سورية.

كلمات مفتاحية: مساهمة التشريعات، مساهمة القوانين، التشجيع على الاستثمار.

“The extent to which legislation and laws contribute to encouraging investment”

"A field study in the northwestern regions of Syria"

Prepared by:
Mr. Dhafer Daaboul Dr. Muhammad Nader Al-Othman

Prof. Dr. Abdul Aziz Al-Daghim

Abstract:

Legislation and laws are one of the main factors that affect investors’ decisions to invest in any economy, as they play a vital role in creating a sustainable and attractive investment environment. Understanding the relationship between legislation and investments is an important input into how countries can improve their legislation to attract more investments and achieve economic development.

The importance of legislation that contributes to attracting investments is evident through creating a stable investment environment in which investors feel legal security and clarity of legislation, in addition to formulating effective legislation that ensures that investors maintain their rights to property and assets.

This research aims to shed light on the legislation and laws prevailing in the northwestern regions of Syria and the extent of their contribution to encouraging investment, attracting foreign investments, and reducing investment risks to a minimum.

To achieve the research goal, the research team used the descriptive approach by using a group of books, periodicals, and scientific dissertations directly related to the research topic, in addition to preparing a questionnaire consisting of a set of precise questions that were distributed to a wide group of investors listed in the chambers of commerce and industry in the northwestern regions of Syria.

Keywords: Contribution of legislation, contribution of laws, encouragement of investment.

Mevzuat ve kanunların yatırımı teşvik etmeye katkıda bulunmasının ölçüsü

"Suriye'nin kuzeybatı bölgelerinde bir saha çalışması"

Hazırlayanlar:

Mr. Dhafer Dabul - Dr. Muhammed Nadir Osman Prof.Dr. Abdulaziz Al-Dughaim

Araştırma Özeti:

Mevzuat ve yasalar, sürdürülebilir ve cazip bir yatırım ortamının yaratılmasında hayati bir rol oynaması nedeniyle yatırımcıların herhangi bir ekonomiye yatırım yapma kararlarını etkileyen temel faktörlerden biridir. Mevzuat ve yatırımlar arasındaki ilişkiyi anlamak, ülkelerin daha fazla yatırım çekmek ve ekonomik kalkınmayı sağlamak için mevzuatlarını nasıl geliştirebilecekleri konusunda önemli bir girdidir.

Yatırımcıların yasal güvenlik ve mevzuatın netliğini hissedeceği istikrarlı bir yatırım ortamının yaratılmasının yanı sıra, yatırımcıların mülkiyet ve varlık haklarını korumalarını sağlayan etkili mevzuatın formüle edilmesi, yatırımların çekilmesine katkıda bulunan mevzuatın önemini açıkça ortaya koymaktadır.

Bu araştırma, Suriye'nin kuzeybatı bölgelerinde geçerli olan mevzuat ve yasaların yatırımın teşvik edilmesine, yabancı yatırımların çekilmesine ve yatırım risklerinin minimuma indirilmesine ne ölçüde katkı sağladığına ışık tutmayı amaçlamaktadır.

Araştırma amacına ulaşmak için araştırma ekibi, araştırma konusuyla doğrudan ilgili bir grup kitap, süreli yayın ve bilimsel tezden yararlanarak tanımlayıcı yaklaşımı kullandı. Ayrıca Suriye'nin kuzeybatısındaki bölgelerdeki ticaret ve sanayi odalarında listelenen geniş bir yatırımcı grubuna dağıtılan bir dizi zorlu sorudan oluşan bir anket hazırlandı.

Anahtar Kelimeler: mevzuatın katkısı, kanunların katkısı, yatırımın teşvik edilmesi.

المبحث الأول: الإطار المنهجيّ للبحث

مقدّمة البحث:

تُعدّ التّشريعات والقوانين الأداة التي تستطيع الدّولة من خلالها فرض هيمنتها على العلاقات بينها وبين الأفراد من جهة، وبين الأفراد بعضهم البعض من جهة أخرى، ولا شكّ أنّ جودة التّشريع ومرونته تؤدّيان إلى اطمئنان الأفراد إلى أنّهم في مأمن من مغبّة الإطاحة بهم.

ويلعب إطار القوانين والتّشريعات دوراً حيويّاً في خلق بيئة استثماريّة مستدامة وجاذبة، إذ تُعدّ التّشريعات والقوانين أحد العوامل الرئيسة التي تؤثّر على قرار المستثمرين في الاستثمار في أيّ اقتصاد، وتُظهر الأبحاث العلميّة أنّ هناك تفاعلاً حيويّاً بين التّشريعات والاستثمارات، ويُعدّ فهم هذا التفاعل أمراً حاسماً للدول التي تسعى لتحسين جاذبيّتها للاستثمارات وتحقيق التنميّة الاقتصاديّة، حيث يمكن للدول أن تخلق بيئة استثماريّة تشجّع على الابتكار والنموّ الاقتصاديّ، من خلال تطوير تشريعاتها بشكل مستدام ومتطوّر، ما يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

ولقد تطوّرت نوعيّة الاستثمار في الدّول الناميّة بالشّكل الذي نراه حاليّاً وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبيّ لرأس المال الوطنيّ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ذهبت أغلب التّشريعات في الدّول الناميّة إلى سنّ القوانين التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبيّة مستغلّة هذه الاستثمارات في قيام صناعات جديدة بالدّول الناميّة إضافةً إلى استصلاح الأرضي الزراعيّة والنّهوض بالمشاريع السكانيّة والعمرانيّة، والبُنى التحتيّة.

مشكلة البحث:

تتلخّص مشكلة البحث في السؤال الآتي:

هل يمكن للتّشريعات والقوانين التشجيع على الاستثمار في مناطق شمال غرب سورية؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعيّة الآتيّة:

١. ما طبيعة التّشريعات والقوانين الخاصّة بالاستثمار المعمول بها في مناطق شمال غرب سورية؟
٢. ما آليّة تحسين التّشريعات والقوانين التي تشجّع على الاستثمار في مناطق شمال غرب سورية؟

أهميّة البحث:

يُسلّط هذا البحث الضوء من الناحية العلمية على مكانة التّشريعات والقوانين في قاموس الاستثمار، ودور تلك التّشريعات والقوانين في تشجيع الاستثمار المحلّي فضلاً عن جذب الاستثمارات الخارجية، من خلال مجموعة من التدخّلات التي يشعر بها المستثمرون بالأمان القانونيّ، والتي تعكس الاهتمام بمناخ قادر على خلق الفرص الاستثماريّة، كما تتجلّى أهمية البحث من الناحية العملية من خلال استبانة تتضمّن العديد من الأسئلة المتعلّقة بمشكلة الدراسة وفرضيّاتها، حيث تمّ تصميمها من أجل التّعرّف على طبيعة التّشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق شمال غرب سورية، وآليّة تحسين تلك التّشريعات والقوانين بحيث تسهم في النهاية في التّشجيع على الاستثمار.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

١. التعرف إلى طبيعة التّشريعات والقوانين الخاصّة المعمول بها في مناطق شمال غرب سورية.
٢. آلية تحسين التّشريعات والقوانين التي تشجّع على الاستثمار في مناطق شمال غرب سورية.

فرضيات البحث:

١. لا توجد علاقة ذات أثر معنويّ بين ثبات التّشريعات والقوانين والتّشجيع على الاستثمار.
٢. لا توجد علاقة ذات أثر معنويّ بين جودة التّشريعات والقوانين والتّشجيع على الاستثمار.
٣. لا توجد علاقة ذات أثر معنويّ بين وضوح التّشريعات والقوانين والتّشجيع على الاستثمار.
٤. لا توجد علاقة ذات أثر معنويّ بين تطبيق التّشريعات والقوانين والتّشجيع على الاستثمار.

منهجيّة البحث:

قام فريق البحث لتحقيق هدفه باستخدام المنهج الوصفيّ مستعيناً في ذلك بالكتب والدوريّات والرّسائل العلميّة ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث، إضافةً لإعداد استبانة تتكوّن من مجموعة من الأسئلة المحكّمة والتي تمّ توزيعها على مجموعة واسعة من المستثمرين المدرجين في غرف التّجارة والصّناعة في مناطق شمال غرب سورية، حيث يمثل مجتمع البحث جميع

التّجار والصناعيّين الموجودين في المناطق المحرّرة، في حين أنّ عيّنة البحث تمثّلت بالتّجار والصناعيّين المدرجين في غرف التّجارة فقط.

متغيّرات البحث:

١- المتغيّر المستقل:

أ. ثبات التّشريعات والقوانين.

ب. جودة التّشريعات والقوانين.

ت. وضوح التّشريعات والقوانين.

ث. القدرة على تطبيق التّشريعات والقوانين.

٢- المتغيّر التابع:

أ. التّشجيع على الاستثمار الداخليّ.

ب. جذب الاستثمار الخارجيّ.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (مجاهدي، ٢٠٢٠):

العنوان: الاستثمار الأجنبي مزاياه ومعوقاته: دراسة في ضوء أحكام قانون ترقية الاستثمار الجزائري.

هدفت الدّراسة إلى تسليط الضّوء على الحاجة الملحّة للاستثمار الأجنبيّ في الجزائر ومدى أهميّته في الاقتصاد القوميّ، حيث تسعى الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبيّة من خلال ما توفّره من ضمانات ومزايا قانونيّة تضمن حماية تلك الاستثمارات من المخاطر والمعوّقات التي يمكن أن تتعرّض لها، وقدم استخدم الباحث المنهج الوصفيّ، وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ الدولة المضيفة للاستثمار عندما تمنح مزايا وضمانات قانونيّة للاستثمارات الأجنبيّة تستطيع تحقيق أهداف التنميّة الاقتصاديّة الوطنيّة.

٢- دراسة (الزيني، ٢٠١٥):

العنوان: المحاكم الاقتصادية ودورها في التشجيع على الاستثمار.

هدفت الدراسة إلى التعرّف على المحاكم الاقتصاديّة المتخصّصة في النزاعات التجاريّة والاستثماريّة، والتي أُنشئت لمواكبة مرحلة الإصلاح الاقتصاديّ، ودورها في التّشجيع على

الاستثمار من خلال إزالة المعوّقات المؤثّرة على كفاءة الأداء الاقتصاديّ وسرعة حسم الدعاوى الاقتصاديّة المنظورة أمام القضاء، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفيّ، وتوصّلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمّها أنّ توفير مناخ مناسب للاستثمار يسوده الاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ معززاً بسلطة القانون يؤدي إلى خلق المزيد من الفرص الاستثماريّة فضلاً عن جذب الاستثمار الخارجيّ.

٣- دراسة (ملحم، ٢٠٠٦):

العنوان: أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص.

هدفت الدّراسة إلى معرفة الأثر الذي تحدثه ضريبة الدخل على قرار المستثمر في القطاع الخاص في الضفة الغربيّة في فلسطين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفيّ الميدانيّ، وتبين أن هناك أثراً لضريبة الدخل على اتخاذ القرار الاستثماريّ لدى القطاع الخاص في الضفة الغربيّة، كما أنّ قيام المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ بتقسيم الحوافز الضريبيّة يشجّع على الاستثمار.

المبحث الثاني: التّشريعات والقوانين

ماهية التّشريعات والقوانين:

تُعدّ القوانين مجموعة من الأسس والقواعد التي تحكم المجتمع وتعمل على تنظيمه، حيث إنّه لا يمكن للمجتمع العيش بنجاح إذا كان أفراده لا يخضعون لقوانين تحكمهم، ويفعلون ما يحلو لهم دون مُراعاة لواجباتهم وحقوقهم، فالقانون هو الذي يضع القواعد التي تحدّد حقوق الأفراد وواجباتهم، ويضع الجزاء المناسب في حال مخالفة تلك القواعد والأسس، ويطبّق الجزاء من قبل الحكومة، حيث تتغير القواعد القانونيّة باستمرار، وذلك تبعاً للتطوُّرات والتغيُّرات التي تحدث في المجتمع، وفي المجتمعات الدّيمقراطيّة يأتي في نصّ القانون أساليب لتعديل القوانين غير عادلة، وذلك لأنّ العدالة من مبادئ القانون الأساسيّة، أمّا التّشريع فهو قيام السلطة المختصة في الدولة بوضع القواعد القانونيّة في صورة مكتوبة، حيث تقوم هذه السلطة بوضع قواعد ملزمة لتنظيم العلاقات في المجتمع طبقاً للإجراءات المقرّرة لذلك، والتّشريع بهذا المعنى هو الذي يعدّ مصدراً للقانون. (ضمراوي، ٢٠٢١)

وفي اللغة يرجع أصل كلمة قانون إلى الكلمة اليونانيّة (Kanun)، ومعناها العصا المستقيمة، وكانت تستخدم للدّلالة على الاستقامة والنّظام، ثمّ انتقلت من اليونانيّة إلى اللغة الفارسيّة بِنفس اللفظ (كانون) بمعنى أصل الشيء وقياسه، ثمّ تم تعريبها لتأخذ أحد المعنيين، إمّا الأصل أو الاستقامة، وفي الاصطلاح القانون هو: أمر كلّي ينطبق على جميع جزيئاته، التي تعرف

أحكامها منه، وجاء في معجم المعاني أنّ القانون هو: مقياس كل شيء وطريقه. (معجم المعاني الجامع، ٢٠٢٣)

خصائص التّشريعات والقوانين:

يتّضح من المفاهيم السابقة أنّ التّشريع يتميز بعدّة خصائص تتمثّل في أنّه يضع قاعدة قانونيّة، ويصدر عن سلطة عامّة مختصّة في صورة مكتوبة نستطيع استعراضها كالآتي: (أبو العلا، ٢٠٢٣)

١. التّشريع يضع قاعدة قانونيّة بخصائصها المعروفة من أنّها قاعدة سلوك اجتماعيّ، عامّة ومجرّدة تقترن بجزاء ماديّ يوقع على من يخالفها:

فيجب لتوفر وصف التّشريع قيام عنصر موضوعيّ وآخر شكليّ، إذ إنّ التّشريع باعتباره مصدراً رسميّاً للقاعدة القانونيّة يحتوي على عنصر موضوعيّ هو مضمون الخطاب الموجّه إلى كافّة النّاس، ويقصد بالعنصر الموضوعيّ وجود قاعدة قانونيّة يتوفر في شأنها الخصائص السابق بيانها، ويتصل ذلك بمضمون التّشريع وهذا ما يطلق عليه التّشريع بالمعنى الموضوعيّ أو الماديّ، ويقصد بالعنصر الشّكلي صدور القاعدة القانونيّة طبقاً لقواعد سنّ التّشريع المقرّرة في الدّستور.

٢. التّشريع يصدر في صورة مكتوبة:

تصدر القاعدة التّشريعيّة في صورة وثيقة رسميّة مكتوبة، ويحقق الشكل المكتوب للقاعدة القانونيّة التحديد والثبات اللازمين لاستقلال المعاملات، ويزيل عنها كل غموض أو إبهام قد يتعلق بوجودها أو مدلولها أو تاريخ نشأتها.

٣. التّشريع يصدر عن سلطة مختصّة بوضعه:

لا تتكوّن القاعدة التّشريعية بطريقة تلقائيّة داخل الجماعة كما هو الحال بالنسبة للعرف بل لابد من تدخل إرادة واعية، تتولّى وضعها والإلزام بها، وتتمثّل هذه الإرادة في السّلطة التّشريعيّة، حيث يمنحها الدستور بوصفها سلطة عامة ذات سيادة الاختصاص بوضع التّشريعات، وقد أدّى ظهور مبدأ الفصل بين السلطات إلى اختصاص السلطة التشريعية بوضع القاعدة القانونيّة التي تنظّم المجتمع، وتُعدّ هذه القواعد تعبيراً عن إرادة الشعب، لأنّ المجلس الذي يتولّى وضعها يتمّ انتخابه عن طريق الشّعب، وقد يصدر التّشريع عن طريق الشّعب مباشرة من خلال الاستفتاء الشّعبيّ، وقد يصدر من السّلطة التنفيذيّة في الحالات التي يمنحها الدّستور هذا الحق، وتتولّى هذه السّلطة إصدار اللوائح والتّشريعات الفرعيّة ويصدق عليها وصف التّشريع من الناحيّة الموضوعيّة إذا

تضمّنت قواعد سلوكيّة عامّة ومجرّدة صدرت في نطاق اختصاص السلطة التنفيذيّة، وتُعدّ بالتالي مصدراً من مصادر القانون، ولكنّ اللوائح والتّشريعات الفرعيّة تختلف عن التّشريع العاديّ من الناحية الشكليّة، لأنّ هذا الأخير يصدر عن السّلطة التّشريعيّة.

أهداف التّشريعات والقوانين:

للتّشريعات والقوانين أهداف كثيرة، منها: (المرشدي، ٢٠١٧)

١. **تحقيق الأمن للأفراد:** وذلك عن طريق منع وقوع الاعتداءات بين أفراد المُجتمع، ويُعاقب الشّخص المُرتكب للضرّر عن نفسه، ويحاسب الشّخص المسؤول عن أخطاء غيره في حال كان مكلّفا بمراقبة شخص آخر، لصغر سنّه، أو لمرضه العقليّ أو الجسديّ، وفي مثل هذه الحالة يسأل المكلّف بالرّقابة عن أخطاء الأفراد المشمولين برقابته، ويجب على أيّ شخص يُسبب ضرراً لغيره أن يُعوّضه عن ذلك الضّرر.
٢. **تحقيق العدل بين الأفراد:** إنّ العدل والقانون مُتلازمان، لذلك يهدف القانون إلى تحقيق العدل دائماً وأبداً، وذلك عن طريق تحقيق المساواة ورفع الظُّلم عن المظلومين، ويتولّى هذه المُهمة القضاء، وذلك عن طريق استخدام أساليب تشريعيّة محدّدة.
٣. **تحقيق الاستقرار:** إنّ حاجة المُجتمع للاستقرار لا تقلّ عن حاجته للأمن والعدالة، ويُحقّق القانون الاستقرار عن طريق عموميّة القاعدة القانونيّة وتجريدها، فتكون موجهة إلى الأفراد عامّة وليس لأشخاص معيّنين، إضافةً إلى وجود الجزاء، ووجود مؤسّسات تعمل على تطبيق القانون بقدرٍ عالٍ من الاحترام مثل الجهاز القضائيّ.
٤. **تحقيق الأهداف الاقتصاديّة:** لكلّ نظام اقتصاديّ أهداف معيّنة، ويهدف القانون لتحقيق تلك الأهداف عن طريق التّجاوب مع الضّرورات الاقتصاديّة، وقد أدرك علماء القانون والاقتصاد أنّه لا بدّ من الرّبط بينهما على أساس أنّه لا يمكن الفصل بين دراسة الثروات الاقتصاديّة وما يقدّمه القانون من أحكام، كما أنّ النّظام الاقتصاديّ في تطوّر مستمر لذلك لا بدّ من مواكبة القانون وملازمته لهذه التّطورات.
٥. **تحقيق الأهداف السّياسيّة:** يُعدّ القانون الأداة التي تنظم سياسيّاً، حيث ينظّم القانون العلاقة بين سطات الدّولة، وتسمّى مجموعة القواعد القانونيّة التي تحكم الأفراد بالنّظام السّياسي للدّولة، كما أنّ النّظام القانوني يحدّد ويسيّر بطريقة تتفق مع النّظام السّياسيّ خاصّة في المجتمعات الدّيمقراطيّة.

مبادئ التّشريعات والقوانين:

ثبات التّشريع:

تُعدّ مسألة إصدار القوانين مظهراً من مظاهر تمتّع الدّولة بسيادتها حيث تقوم الدّولة بإصدار كلّ ما تراه ملائماً وفي أيّ مجال، بل وأكثر من ذلك فهي تتمتّع بحق التعديل أو الإلغاء متى رأت ضرورة في ذلك، ولكن مبدأ الثبات التّشريعي يشير إلى تعهّد الدّولة كسلطة تشريعيّة إلى تجميد دورها في تغيير القواعد القانونيّة النافذة وعدم إصدار تشريعات جديدة تسري على العقود المبرمة، ما يرتب أضراراً على تلك الأطراف. (كمال و عبد القادر، ٢٠٢٢)

وضوح التّشريعات والقوانين:

مبدأ وضوح القانون هو ذلك المبدأ الذي يفرض على السّلطة المختصّة بالتّشريع بأن تكون

صياغة التّشريع في نصوص قانونية قابلة للفهم وسهلة التطبيق، وأن تصاغ بأسلوب لا يحتمل التأويل يسمح للمخاطب به فهمه وإدراكه، ويُعدّ وضوح القانون عنصراً من عناصر اليقين القانونيّ، كما أنّه يتمتع بقيمة دستوريّة كبيرة، إذ ذهب القضاء في بعض الأحيان إلى عدم دستوريّة النّصوص غير الواضحة أو الغامضة، ويظهر انعدام وضوح القانون بصور عدّة أهمها غموض النّصوص القانونيّة أو تعارضها، وكذلك حالة تضخّم النّصوص القانونيّة، ويمكن معالجة انعدام وضوح القانون بعدّة طرق أهمّها ضمان جودة الصياغة التشريعيّة فضلاً عن ضمان إمكانيّة وصول القانون وضمان العلم بالقانون. (أحمد ، ٢٠٢٢).

تطبيق التّشريعات والقوانين:

يُقصد بتطبيق القانون أنّ القانون يطبّق على أقاليم الدّولة جميعها، وعلى كافّة الأفراد المقيمين فوق أرض هذه الدّولة، كما أنّ القانون الوطنيّ لا يجب أن يطبَّق، ولا أن تسري أحكامه خارج أقاليم الدّولة، أو على الأفراد المقيمين خارج أراضيها، وبذلك فإنّ التصرّفات والوقائع جميعها التي تحدث على أراضي الدّولة، تكون خاضعةً لقوانينها، بحيث يسري القانون على الأفراد جميعهم، سواءً كانوا مواطنين، أو أجانب، ولا يتعدّى تطبيق القانون الحدود الإقليميّة، حتى وإن كانوا مواطنين يقيمون في تلك الأقاليم. (سكيكر، ٢٠٠٩)

المبحث الثالث: الاستثمار وأهمّيته

ماهيّة الاستثمار:

يلعب الاستثمار دوراً أساسيّاً في الحياة الاقتصاديّة باعتباره عاملاً محدداً في النّمو الاقتصاديّ وتطوير الإنتاجيّة، ويؤلف عنصراً ديناميكيّاً فعّالاً في الدّخل القوميّ، ولهذا فإنّ حجمه وتوزّعه يبين اتجاه النّمو أو تقلّصه، وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسماليّ والمخزون والعمالة والدّخل.

ويرى محمد صلاح الصاوي أنّ الاستثمار هو تنمية المال في أيّ قطاع من القطاعات الإنتاجيّة سواءً كان ذلك في التجارة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى. (القراوي، ٢٠٠٣).

أمّا دنيا أحمد شوقي فقد عرّفته على أنّه عبارة عن جهد واع ورشيد يبذل في الموارد الماليّة والقدرات البشريّة بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها. (ميلود، ٢٠١١)

وترى هيئة السوق الماليّة السعوديّة أنّ الاستثمار يعني شراء أصول ذات قيمة، تدعى الأصول الرأسماليّة، يشتريها المستثمر بناءً على توقّعات لها إمّا:

- بارتفاع قيمتها بمرور الوقت.
- وإما للقناعة بأنّها سوف توفّر مصدراً جديداً للدّخل.
- أو أنّها تحقق الأمرين معاً أي ارتفاع قيمتها مع مرور الوقت، وتوفيرها مصدراً جديداً للدّخل. (هيئة السوق المالية، ٢٠٢٤)

وتشير الأمم المتحدة إلى أنّ الاستثمار هو إجماليّ تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسماليّة الجديدة مضافاً إليه التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسماليّة القائمة في البلد، ولا يقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقديّ لغرض شراء السلع الرأسماليّة فقط بل على حيازة المستندات أو أيّ شكل آخر من الموجودات الماليّة. (Nation United، ١٩٦٣)

وأخيراً فإنّ صندوق النّقد الدّوليّ يرى أنّ الاستثمار يمثل الطلب على أموال الإنتاج أو الفرق بين الدّخل المتاح والطّلب على الاستهلاك. (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٠)

مبادئ الاستثمار:

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثماريّة المتاحة لابدّ من مراعاة مجموعة من المبادئ العامّة وهي: (الشّراح، ٢٠١٦)

١. مبدأ الاختيار:

نظراً لتعدّد المشاريع الاستثماريّة واختلاف درجة مخاطرها، فإنّ المستثمر الرشيد دائماً يبحث عن الفرص الاستثماريّة بناءً على ما لديه من مدّخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعياً في ذلك ما يأتي:

– يحصر البدائل المتاحة ويحددها.

– يحلّل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماريّ.

– يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التّحليل.

– يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

٢. مبدأ المقارنة:

وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثماريّة المتاحة للاختيار المناسب، وتتمّ هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسيّ أو الجوهريّ لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملاءمة.

٣. مبدأ الملاءمة:

بعد الاختيار بين المجالات الاستثماريّة وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعيّة، يطبق هذا المبدأ بناءً على هذه الرّغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسيّة لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهريّ والأساسيّ وهي:

– معدل العائد على الاستثمار.

– درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.

– مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

٤. مبدأ التنويع:

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحدّ والتقليل من درجة المخاطر الاستثماريّة التي يتعرضون لها، غير أنّ هذا المبدأ ليس مطلقاً، نظراً للعقبات والقيود التي يتعرّض لها المستثمرون، ما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

محدّدات الاستثمار:

لو أدركنا أن الاستثمار عنصر متقلّب في الاقتصاد الوطنيّ، فإنّ تفسير التقلّبات في الاستثمار أمر بالغ الأهميّة في التّحليل الاقتصاديّ، ذلك أنّه لو استطعنا تفسير هذه التقلّبات، فإنّنا نكون قد قطعنا شوطاً بعيداً في تفسير التغيّرات المنتظمة للدّخل الوطنيّ، لذا يمكننا تحديد محدّدات الاستثمار في النّقاط الآتية: (Maan, 2014)

- **سعر الفائدة:**

يتحقّق جزء كبير من الإنفاق الاستثماريّ عن طريق الاقتراض، وهنا فإنّ سعر الفائدة له تأثير قويّ على مستوى الاستثمار، بحيث إنّ زيادة معدّلات الفائدة يؤدّي إلى انخفاض قيمة الاستثمار الذي يعتمد على الاقتراض والعكس صحيح.

مثلاً في حالات بناء الأبنيّة السكنيّة تمثل أعباء سعر الفائدة نسبة لا يستهان بها من المبلغ الموجّه لطالبيّ السكن مما يؤثّر على أسعار الوحدات السكنيّة (ارتفاع سعر الوحدة)، ويؤثّر ذلك على الطلب الكليّ على السّكن.

- **توقّعات الاستثمار:**

يُعدّ القرار الاستثماريّ الّذي يصدره المستثمر مبنيّاً على توقّعات وتنبّؤات مستقبليّة إيجابيّة بنسبة كبيرة، لأنّه لو رأى متّخذ القرار الاستثماريّ أنّ هناك خسارة في المستقبل لما اتّخذ قرار الاستثمار، وبالتّالي فإنّ الاستثمار له علاقة مع تنبّؤ المستثمر فكلّما كان التوقّع بالرّبح في هذا الاستثمار كبيراً زاد تطبيق الاستثمار وبالتّالي الزّيادة في قيمته.

- **مستوى الأرباح:**

إذا كان هناك طلب كبير على السّلع والخدمات المنتجة من قبل المستثمر فإنّه يعود بفائدة كبيرة على هذا الأخير (ارتفاع مستوى الرّبح بالنسبة للمستثمر)، ولهذا يفضّل زيادة استثمار أمواله في إنتاج تلك السّلع والخدمات بدلاً من توظيفها في البنوك من أجل الحصول على الفائدة، أي أنّ ارتفاع مستوى الأرباح يؤدّي إلى رفع قيمة الاستثمار، وبالتّالي فإنّ هناك علاقة إيجابيّة بين مستوى الأرباح وقيمة الاستثمار.

- **معدّل التغيّر في الدّخل:**

حسب النظريّة الاقتصاديّة الكليّة فإنّ الاستثمار لا يتأثّر بمستوى الدخل الوطنيّ بقدر ما يتأثّر بمعدّل التغيّر فيه، وبالتّالي فإنّ ارتفاع مستوى الدّخل الوطنيّ يؤدّي إلى الزّيادة في معدّل تغيّره ومن ثمّ ارتفاع قيمة الاستثمار.

أهميّة الاستثمار:

للاستثمار دور كبير، وأهميّة في تحريك النّشاط الاقتصاديّ، ويرجع ذلك إلى استراتيجيّة الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل.

ويمكننا أن نحدّد أهميّة الاستثمار فيما يأتي: (الرداوي، ٢٠٠١)

أهمّ دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرّك الوحيد والرئيس للنّمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، أمّا النقطة الثانيّة الّتي تخصّ الاستثمار فهي أهميّته في استغلال المصادر المهمة والطّاقات والقدرات الجّامدة للنّشاط.

إضافةً إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسّسة بالنّظر إلى تأثير المحيط الاقتصاديّ والماليّ وبالتّالي يزيد في تنويع الإنتاجيّة، ويفتح باب المنافسة في السوق التجاريّة، والمؤسّسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزّوال، والتّوقّف عن النّشاط، لأنّها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التّطوّرات التي تشهدها نوعيّة المنتوجات.

والاستثمار هو العامل الرئيس للتنميّة والنموّ الاقتصاديّ في الأجل الطويل، فقد أسهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدّول المتقدّمة وبعض الدول الناميّة.

فالاستثمار يخلق أساسيات التنميّة، وندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنميّة، وكذلك يؤثّر

على عوامل الإنتاج الأخرى، وللإسراع في التنميّة لابد أن تواكبه زيادة الاستثمارات، واستغلال الطّاقات والإمكانيّات المتاحة للمجتمع أحسن استغلال.

بذلك نجد أنّ الاستثمار مهمّ للمؤسّسة كوحدة اقتصاديّة، حيث يُعدّ سرّ وجودها وعامل استمرارها وتطوّرها، هذا على المستوى الجزئيّ أو الكليّ، كما أنّه يُعدّ عماد التنميّة والنّمو للاقتصاد الوطنيّ على المستوى الكليّ، لذلك نجد أنّ الدول تسعى جاهدةً لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير إيجابيّ على مختلف النّواحي والأطراف.

أهداف الاستثمار:

للاستثمار عدّة أهداف وسنركّز هنا على الأهداف الاقتصاديّة، ونلخّصها كما يأتي: (الطعان، ٢٠٠٦)

١. زيادة الإنتاج السلعيّ والخدميّ الممكن تسويقه بفاعليّة، وبالتّالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلاً عن زيادة الدخل الوطنيّ.
٢. زيادة قدرة الاقتصاد الوطنيّ على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشّكل الذي يقضي على البطالة في كافّة صورها وأشكالها.

٣. تعظيم الرّبح لأنّه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموّه وتطوّره.
٤. زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج خاصّة المواد الخام والطّاقة، باستخدام الطرق التشغيليّة والتكنولوجيّة المتقدّمة.
٥. القيمة الاقتصاديّة للموارد الطبيعيّة المتوفّرة بالدّولة.
٦. زيادة قدرة الجهاز الوطنيّ على إتاحة مزيد من السّلع والخدمات وعرضها بالسوق المحليّ، لإشباع حاجات المواطنين، وكذلك للحدّ من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدّولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.
٧. تعميق التّصنيع المحلي للخدمات المحليّة والسّلع الوسيطة المنتجة محليّاً، لزيادة قيمتها المضافة وبالتّالي زيادة العائد والمردود الاقتصاديّ.
٨. تقوية بنيان الاقتصاد الوطنيّ بالشّكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقيّة القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجيّة المختلفة.
٩. توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النّشاط الاقتصاديّ من مستلزمات الإنتاج والمعدّات والآلات الخاصّة بها.

أنواع الاستثمار:

يمكننا تقسيم الاستثمار إلى عدّة اقسام، أهمها حسب الطّبيعة القانونيّة للنّشاط، وحسب طبيعة النّشاط، وحسب الجنسيّة، ويمكننا تلخيصها كالآتي: (ربابعه، ٢٠٢١).

أنواع الاستثمار حسب الطبيعة القانونيّة للنّشاط:

ويصنّف الاستثمار وفقاً لهذا المعيار إلى نوعين: استثمار خاص واستثمار عام.

١- الاستثمار الخاص:

هو الاستثمار الذي يتميّز بطابع الرّبح الذي يتوقّعه أصحابه من وراء عمليّة الاستثمار، وهو ينجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

٢- الاستثمار العام:

هو الاستثمار الذي تقوم به الدّولة من أجل التنميّة الشاملة، ولتحقيق حاجيّات المصلحة العامّة، مثل الاستثمارات المخصّصة لحماية البيئة.

أنواع الاستثمار حسب طبيعة النّشاط:

ويصنّف هذا المعيار إلى استثمار حقيقيّ واستثمار ماليّ.

١- الاستثمار الحقيقيّ:

وهو الاستثمار الذي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدّي إلى الزّيادة في رأسمال المجتمع، بمعنى زيادة طاقته الإنتاجيّة كشراء أو اقتناء الآلات والمعدّات والمصانع الجديدة.

٢- الاستثمار الماليّ:

هو الاستثمار الذي يعبّر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكيّة للسّلع الرأسماليّة من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجيّة للمجتمع، كشراء الأسهم والسّندات وغيرها من الأوراق الماليّة.

أنواع الاستثمار حسب الجنسيّة:

إذ يمكن أن يكون الاستثمار محليّاً (داخل الدولة) أو أجنبياً.

١- الاستثمار المحليّ:

هو الذي تكون فيه ملكيّة رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحليّ.

٢- الاستثمار الأجنبيّ:

هو الاستثمار الذي يعبر عن امتلاك أحد المؤسّسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسّسات تعمل في دولة أخرى.

ويمكن تعريفه على أنّه: كلّ استثمار يتمّ خارج موطنه بحثاً عن دولة متلقيّة سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصاديّة، الاجتماعيّة، الماليّة، والسياسيّة، سواءٌ لهدف مؤقّت أو لأجل محدّد، أو لآجال طويلة، فقد يكون هذا الاستثمار مباشراً أو غير مباشر، وقد يكون ملكاً لدولة واحدة أو لعدّة دول أو شركة واحدة أو عدّة شركات.

وينقسم الاستثمار الأجنبيّ إلى نوعين:

(١) الاستثمار الأجنبيّ غير المباشر:

وهو توظيف رؤوس الأموال أو الادّخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصاديّة أجنبيّة، لا يكون المستثمر مالكاً

لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكّم المستثمر الأجنبي جزئياً أو كليّاً في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعى المستثمر إلى تحقيق الرّبح نتيجة لنشاطه الاستثماريّ.

هذا النّوع من الاستثمار يعتمد على إحدى وسائل تنويع محفظة الاستثمارات بهدف التقليل من مخاطر الاستثمار الأجنبيّ، وعوائد الأسهم والسّندات التي ليست خاضعة لنفس الدّرجة من المخاطر، إضافةً إلى الحصول على عوائد ماليّة أكبر، فالاستثمار غير المباشر يأتي من خلال استثمار الحافظة الذي يشمل تدفّقات استثماريّة طويلة الأجل دون أن تمنح المستثمرين سيطرة فعّالة على استثمارهم.

وتتّخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أشكال عديدة يمكننا تخلصيها فيما يأتي:

أ- الاستثمارات في مجال الإنتاج: وتتمثّل في التراخيص، اتفاقيّات المشروعات أو عمليّات تسليم المفتاح، عقود الإدارة وعقود التصّنيع وعقود امتياز الإنتاج الدوليّ من الباطن.

ب- الاستثمارات في مجال التّجارة: وتتمثل في تراخيص استخدام العلامات التجاريّة والخبرات التسويقيّة والإداريّة، الوكلاء أو عقود اتفاقيّة الوكالة، الموزّعين والمعارض الدوليّة.

ج- الاستثمارات الماليّة: يأتي هذا النّوع من خلال الاستثمار في الأوراق الماليّة كالأسهم والسّندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرّقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماريّ، وعليه لا يكون المستثمر الأجنبيّ مالكاً لكلّ جزء من المشروع الاستثماريّ، وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكّم المستثمر الأجنبيّ جزئياً أو كلياً في إدارة المشروع وتنظيمه.

(٢) الاستثمار الأجنبيّ المباشر:

تعرّف الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة بأنّها قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التّأثير على عمليّات تلك المشروعات.

ويمكن أن تتّخذ الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة أشكالاً عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تمتلك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليّة الدمج والتملّك.

المبحث الرابع: التّطبيق العمليّ

تمهيد:

تُعدّ التّشريعات والقوانين في مقدّمة وأولويّات الحكومات في جذب الاستثمار، وبالتاليّ فإنّ

الرؤية السياسيّة الواضحة هي التي تسهم في التّشجيع على الاستثمار المحليّ وجذب الاستثمار الخارجيّ، وتتجلّى تلك الرؤية من خلال تنظيم الضّمانات القانونيّة للاستثمار، حيث يحتاج الاستثمار لقوانين واضحة وسهلة وذلك لحماية المستثمرين وسهولة دخول رؤوس الأموال وتحويل أرباحها، إضافةً إلى غيرها من الضمانات القانونيّة اللازمة والضرورية.

وكما أوضحنا أعلاه فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى التّعرّف على طبيعة التّشريعات والقوانين المعمول بها في مناطق شمال غرب سورية، وآليّة تحسين تلك التّشريعات والقوانين التي تشجّع على الاستثمار.

من أجل تحقيق أهداف الدّراسة واختبار فرضيّاتها تمّ تصميم استبانة[1] تتضمّن العديد من الأسئلة المتعلّقة بمشكلة الدراسة وفرضيّاتها، إضافةً إلى عدد من الأسئلة الّتي تتناول خصائص عيّنة الدّراسة، وقد تمّ توزيع الاستبانة المُعدّة عبر أداة الكوبو على غرف الواتساب الخاصّة بالتّجار والصناعيين، حيث تم ملء ٢٤ استبانة.

وتم عرض الاستبانة على بعض الأساتذة الاختصاصيّين في كليّة الاقتصاد، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم.

وقد استخدم فريق البحث مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العيّنة لفقرات الاستبانة، وقدد كانت بدائل الإجابات على النحو الآتي:

المعيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة (الاتجاه إيجابي)	٥	٤	٣	٢	١
الدرجة (الاتجاه سلبي)	١	٢	٣	٤	٥

وقد تمّ حساب الوزن النسبيّ لتحديد اتجاه المتغيّر من خلال المتوسّط ودرجة القياس الكليّة (٥)، وبالتّالي يكون الاتجاه إيجابيّاً عندما يكون الوزن النسبيّ أعلى من ٦٠ %، ويكون الاتجاه سلبيّاً عندما يكون الوزن النسبيّ أقل من ٦٠ % وحياديّاً عند الوزن النسبيّ ٦٠ %.

[1] توجد نسخة من الاستبانة في الملاحق.

ثبات وصدق أدوات الدّراسة:

يشير الصّدق والثّبات إلى الاتّساق والحصول على نفس النّتائج عندما تطبّق الاستبانة في المرّة الثانية، أي أن تعطي النّتائج نفسها إذا أعيد تطبيق الاستبانة على نفس العيّنة في نفس الظّروف، وقد استخدم فريق البحث من أجل ذلك طريقة ألفا كرونباخ، وكانت النّتائج كما هي مبيّنة في الجّدول الآتي:

عدد أفراد العينة لاختبار ألفا كرونباخ

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	22	91.7
	Excluded[a]	2	8.3
	Total	24	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

من الجدول أعلاه يتبيّن أنّ عدد أفراد العيّنة بلغ ٢٤، حيث يوجد قيم مفقودة وبنسبة ٨.٣ %.

قيمة معامل ألفا كرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.944	21

من الجدول أعلاه يتبيّن أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ = ٠.٩٤

وهي قيمة عاليّة جداً، ما يدلّ على أنّ هناك التصاقاً واتساقاً قويّاً بين الأسئلة، حتّى ولو تمّ إعادة توزيع الاستبانة فإنّها ستعطي نفس النّتيجة.

اختبار المتوسّطات والانحرافات:

قام فريق البحث أيضاً باختبار المتوسّطات والانحرافات، وكانت النّتائج وفق الشكل الآتي:

توفر التشريع

Statistics

		يوجد تشريعات وقوانين ناظمة لعمليات الاستثمار	يوجد هيئات متخصصة في بناء التشريعات والقوانين الخاصة بعمليات الاستثمار	يوجد نظام فعّال للرقابة على دستورية التشريعات والقوانين	توفر التشريع
N	Valid	22	22	22	22
	Missing	2	2	2	2
Mean		2.2727	2.2727	2.9091	2.4848
Std. Deviation		.88273	.88273	1.19160	.92426

ثبات التشريع

Statistics

		يتم تعديل بعض التشريعات والقوانين بطريقة انفرادية دون مراعاة للمصلحة العامة	يتم سنّ تشريعات وقوانين جديدة كلما دعت الحاجة لذلك	التشريعات والقوانين الجديدة يكون لها أثر رجعي على عقود الاستثمار في الماضي	ثبات التشريع
N	Valid	22	22	22	22
	Missing	2	2	2	2
Mean		2.6364	2.0909	2.8182	2.5152
Std. Deviation		1.00216	.68376	.85280	.55135

وضوح التشريع

Statistics

		وضوح التشريع	التشريعات والقوانين المعمول بها مصاغة بأسلوب لا يحمل التعارض بين مواد القانون	التشريعات والقوانين المعمول بها مصاغة بأسلوب لا يحمل تأويلات متعددة	التشريعات والقوانين المعمول بها مصاغة بأسلوب قابل للفهم
N	Valid	22	22	22	22
	Missing	2	2	2	2
Mean		2.5758	2.4545	2.8182	2.4545
Std. Deviation		.83686	.91168	1.05272	.80043

تطبيق التشريع

Statistics

		تطبيق التشريع	تسري التشريعات والقوانين المعمول بها في كل مناطق الشمال السوري	يتم نشر التشريعات والقوانين بشكل رسمي بما يضمن وصولها للجميع	التشريعات والقوانين المعمول بها قابلة للتطبيق دون تنازع السلطات
N	Valid	22	22	22	22
	Missing	2	2	2	2
Mean		2.5758	2.9091	2.2727	2.5455
Std. Deviation		.89786	1.19160	.98473	.91168

التشجيع على الاستثمار الداخلي

Statistics

		الاستثمار الداخلي	توجد رسوم منخفضة على تأسيس الشركات المحلية	توجد تسهيلات قانونية على التخليص الجمركي	يوجد إعفاءات ضريبية على مستلزمات التشغيل	يوجد إعفاءات ضريبية على السلع المنتجة محلياً	يوجد حماية للمنتج المحلي	توجد ضرائب مرتفعة على السلع المستوردة
N	Valid	22	22	22	22	22	22	22
	Missing	2	2	2	2	2	2	2
Mean		2.5152	2.3636	2.6364	2.5455	2.4545	2.7273	2.3636
Std. Deviation		.82761	1.17698	1.17698	1.26217	1.26217	1.07711	1.32900

الاستثمار الخارجي

Statistics

		يوجد إعفاءات ضريبية على المستثمرين من الخارج	يوجد تسهيلات للمستثمرين من الخارج	يوجد سهولة في التبادل التجاري بين مناطق الشمال السوري والخارج	الاستثمار الخارجي
N	Valid	22	22	22	22
	Missing	2	2	2	2
Mean		2.9091	2.7273	2.7273	2.7879
Std. Deviation		1.34196	1.31590	1.38639	1.27053

اختبار الفرضيات:

قام فريق البحث باستخدام الانحدار المتعدد لاختبار فرضيّات الدّراسة وقدم استخدم اختبار On Away Anova المعلمي وفق الشكل الآتي:

١- العلاقة ذات الأثر بين المتغيّرات المستقلّة والتشجيع على الاستثمار:

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.201	4	3.300	47.423	.000[b]
	Residual	1.183	17	.070		
	Total	14.384	21			

a. Dependent Variable: الاستثمار الداخلي

b. Predictors: (Constant), تطبيق التشريع, ثبات التشريع, توفر التشريع, وضوح التشريع

Model Summary

Model	Change Statistics				
	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.918[a]	47.423	4	17	.000

a. Predictors: (Constant), تطبيق التشريع, ثبات التشريع, توفر التشريع, وضوح التشريع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.126	.382		5.571	.000
	توفر التشريع	.516	.074	.577	6.993	.000
	ثبات التشريع	-.744	.127	-.496	-5.855	.000

	وضوح التشريع	-.307	.105	-.311	-2.936	.009
	تطبيق التشريع	.687	.104	.745	6.587	.000

a. Dependent Variable: الاستثمار الداخلي

من الجدول أعلاه يتبيّن أنّه يوجد أثر معنويّ ذو علاقة بين المتغيّرات المستقلّة والمتغيّر التابع المتمثّل بالتشجيع على الاستثمار المحلي.

٢- العلاقة ذات الأثر بين المتغيّرات المستقلّة والتّشجيع على الاستثمار:

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24.118	4	6.029	10.479	.000[b]
	Residual	9.781	17	.575		
	Total	33.899	21			

a. Dependent Variable: الاستثمار الخارجي

b. Predictors: (Constant), تطبيق التشريع, ثبات التشريع, توفر التشريع, وضوح التشريع

Model Summary

Model	R Square Change	Change Statistics F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.711[a]	10.479	4	17	.000

a. Predictors: (Constant), تطبيق التشريع, ثبات التشريع, توفر التشريع, وضوح التشريع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.281	1.098		1.167	.259
	توفر التشريع	.154	.212	.112	.726	.478
	ثبات التشريع	-.552	.366	-.239	-1.509	.150
	وضوح التشريع	-.455	.301	-.300	-1.513	.149
	تطبيق التشريع	1.430	.300	1.011	4.770	.000

a. Dependent Variable: الاستثمار الخارجي

من الجدول أعلاه يتبيّن أنّه يوجد أثر معنويّ ذو علاقة بين المتغيّرات المستقلّة والمتغيّر التّابع المتمثّل بجذب الاستثمار الخارجيّ.

اختبار معامل الارتباط:

قام فريق البحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين كل من المتغيّرات المستقلّة والمتغيّرات التابعة، والجدول الآتي يوضّح ذلك:

Correlations

		توفر التشريع	ثبات التشريع	وضوح التشريع	تطبيق التشريع	الاستثمار الداخلي	الاستثمار الخارجي
توفر التشريع	Pearson Correlation	1	.047	.443*	.515*	.799**	.488*
	Sig. (2-tailed)		.835	.039	.014	.000	.021
	N	22	22	22	22	22	22
ثبات التشريع	Pearson Correlation	.047	1	-.192	.291	-.192	.118
	Sig. (2-tailed)	.835		.392	.188	.392	.601
	N	22	22	22	22	22	22
وضوح التشريع	Pearson Correlation	.443*	-.192	1	.636**	.514*	.439*
	Sig. (2-tailed)	.039	.392		.001	.014	.041
	N	22	22	22	22	22	22
تطبيق التشريع	Pearson Correlation	.515*	.291	.636**	1	.700**	.808**
	Sig. (2-tailed)	.014	.188	.001		.000	.000
	N	22	22	22	22	22	22
الاستثمار الداخلي	Pearson Correlation	.799**	-.192	.514*	.700**	1	.778**
	Sig. (2-tailed)	.000	.392	.014	.000		.000
	N	22	22	22	22	22	22
الاستثمار الخارجي	Pearson Correlation	.488*	.118	.439*	.808**	.778**	1
	Sig. (2-tailed)	.021	.601	.041	.000	.000	
	N	22	22	22	22	22	22

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نتائج البحث:

بعد دراسة المعطيات وتحليلها توصل فريق البحث إلى النتائج الآتية:

١. توجد علاقة ذات أثر معنويّ بين ثبات التّشريعات والقوانين والتّشجيع على الاستثمار.
٢. توجد علاقة ذات أثر معنويّ بين جودة التّشريعات والقوانين والتّشجيع على الاستثمار.
٣. توجد علاقة ذات أثر معنويّ بين وضوح التّشريعات والقوانين والتّشجيع على الاستثمار.
٤. توجد علاقة ذات أثر معنويّ بين تطبيق التّشريعات والقوانين والتّشجيع على الاستثمار.

توصيات البحث:

١. العمل على سنّ المزيد من القوانين التي من شأنها تحفيز الاستثمار المحليّ، خصوصاً في ظل ما نشهده من انخفاض كبير في الدّعم الإنسانيّ التي تقدمه المنظمات الإنسانيّة.
٢. تشريع قوانين تزيد من ثقة المستثمرين الخارجيّين، ما يشجّع على توسعة عمليّات الاستثمار.
٣. عقد مؤتمرات أخرى وورش عمل من قبل المؤسّسات والهيئات الفاعلة كوسيلة تتّصل من خلالها مع المستثمرين، والاستماع إلى آرائهم، وذلك كي تنسجم حاجاتهم مع التّشريعات والقوانين، والخروج بتوصيّات ولوائح توجيهيّة ومحاولة وضعها موضع التنفيذ لدى الجهات الفاعلة.
٤. العمل على بلورة رؤيا واضحة فيما يخص توجيه الاستثمار إلى الإنتاج المحليّ، إضافةً إلى وضع قوانين صارمة تجاه الأنشطة الاستثماريّة المحظورة.
٥. وضع لوائح واضحة ومدروسة فيما يخص الرسوم المفروضة على الأنشطة الاستثماريّة، إضافةً إلى توحيد الجهات المخوّلة باستيفاء تلك الرّسوم.

المراجع:

- Ramadan Mr. Ahmed Maan .(٢٠١٤ ,٥) .Determinants of private investment: an applied study on the Egyptian economy .Scientific Journal of Trade and Finance,Volume 34, Issue 2.٢٠-١ ، الصفحات
- United Nation" .(١٩٦٣) .Concept & Definition Of Capital For Nation Statistical ."paper No.3 صفحة ،p.7.

- أحمد الصغير القراوي. (٢٥-٢٨ ٣, ٢٠٠٣). محددات ومواجهات الاستثمار من منظور إسلامي. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية (صفحة ٦٥٥). سطيف-الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- أسماء ربابعه. (١ ٨, ٢٠٢١). الاستثمار: مفاهيم وأنواع. تم الاسترداد من موضوع: /https://mawdoo3.com
- أمل المرشدي. (١٧ ١, ٢٠١٧). مقال قانوني متميز حول أهداف القانون. تم الاسترداد من استشارات قانونية مجانية: /https://www.mohamah.net
- أيمن رضا الزيني. (٢٠١٥). المحاكم الاقتصادية ودورها في التشجيع على الاستثمار. مؤتمر القانون والاستثمار (الصفحات ١-٥٤). مصر-طنطا: جامعة طنطا.
- بانا ضمراوي. (٢٦ ١٠, ٢٠٢١). تعريف القانون. تم الاسترداد من موضوع: /https://mawdoo3.com
- بداوي كمال، و بو شعبة عبد القادر. (٢٠٢٢). مبدأ الثبات التشريعي في عقد الاستثمار. الجزائر-المدية: جامعة يحيى فارس.
- تيسير الرداوي. (٢٠٠١). السياسات المحفزة للاستثمار في سورية. سورية-حلب: كلية الاقتصاد-جامعة حلب.
- حاتم فارس الطعان. (٢٠٠٦). الاستثمار: أهدافه ودوافعه. العراق-بغداد: جامعة بغداد-كلية الاقتصاد والادارة.
- خديجة مجاهدي. (١ ١١, ٢٠٢٠). الاستثمار الأجنبي مزاياه ومعوقاته: دراسة في ضوء أحكام قانون ترقية الاستثمار الجزائري. المجلة الجنائية القانونية-المجلد الثالث والستون-العدد الثالث، الصفحات ٧٥-١٢٢.
- رمضان الشّراح. (٢٠١٦). الاستثمار بين النظرية والتطبيق. الكويت: كلية الدراسات التجارية-قسم التأمين والبنوك.

- زيد الخير ميلود. (٢٠١١). الأسس والقواعد النظرية المالية الإسلامية. الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية–التجارية/ علوم التسيير: (الاقتصاد الإسلامي – الواقع .. ورهأنات المستقبل) (صفحة ٥). الجزائر: جامعة عمار ثليجي.
- سامر نعيم عبد الرحيم ملحم. (٢٠٠٦). أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص. فلسطين–نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- صندوق النقد الدولي. (١٩٩٠). "الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية". صندوق النقد الدولي.
- كاظم المسعودي حسن أحمد . (١٣ ,٠٤ ٢٠٢٢). مبدأ وضوح القانون (دراسة في النظرية العامة للقانون). مجلة مراس–السنة الثانية–العدد الثاني، الصفحات ١٦٤–١٨٤.
- محمد علي سكيكر. (٢٠٠٩). قراءة في الثقافة القانونية. مصر–القاهرة: محكمة الاستئناف–كتاب الجمهورية.
- مروة أبو العلا. (٢٤ ,٥ ٢٠٢٣). تعريف التشريع و خصائصه و أهميته. تم الاسترداد من استشارات قانونية مجانية: https://www.mohamah.net/
- معجم المعاني الجامع. (٢٠٢٣). تعريف و معنى قانون في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي. تم الاسترداد من المعاني: https://www.almaany.com/
- هيئة السوق المالية. (٢٠٢٤). الاستثمار. تم الاسترداد من هيئة السوق المالية: https://cma.org.sa/

ملاحق البحث:

١- الاستبانة:

		استبانة لأغراض البحث العلمي	الإجابة				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	1	يوجد تشريعات وقوانين ناظمة لعمليات الاستثمار					
	2	يوجد هيئات متخصصة في بناء التشريعات والقوانين الخاصة بعمليات الاستثمار					
توفر التشريعات والقوانين	3	يوجد نظام فعّال للرقابة على دستورية التشريعات والقوانين					
2	4	يتم تعديل بعض التشريعات والقوانين بطريقة انفرادية دون مراعاة للمصلحة العامة					
	5	يتم سنّ تشريعات وقوانين جديدة كلما دعت الحاجة لذلك					
ثبات التشريعات والقوانين	6	التشريعات والقوانين الجديدة يكون لها أثر رجعي على عقود الاستثمار في الماضي					
3	7	التشريعات والقوانين المعمول بها مصاغة بأسلوب قابل للفهم					
	8	التشريعات والقوانين المعمول بها مصاغة بأسلوب لايحمل تأويلات متعددة					
وضوح التشريعات والقوانين	9	التشريعات والقوانين المعمول بها مصاغة بأسلوب لا يحمل التعارض بين مواد القانون					
4	10	التشريعات والقوانين المعمول بها قابلة للتطبيق دون نزاع السلطات					
	11	يتم نشر التشريعات والقوانين بشكل رسمي بما يضمن وصولها للجميع					
تطبيق التشريعات والقوانين	12	تسري التشريعات والقوانين المعمول بها في كل مناطق الشمال السوري					
5	13	توجد ضرائب مرتفعة على السلع المستوردة					
	14	يوجد حماية للمنتج المحلي					
	15	يوجد إعفاءات ضريبية على السلع المنتجة محلياً					
	16	يوجد إعفاءات ضريبية على مستلزمات التشغيل					
التشجيع على الاستثمار الداخلي	17	يوجد تسهيلات قانونية على التخليص الجمركي					
	18	توجد رسوم منخفضة على تأسيس الشركات المحلية					
6	19	يوجد إعفاءات ضريبية على المستثمرين من الخارج					
	20	يوجد تسهيلات للمستثمرين من الخارج					
جذب الاستثمار الخارجي	21	يوجد سهولة في التبادل التجاري بين مناطق الشمال السوري والخارج					

٢- لجنة تحكيم الاستبانة:

١- الأستاذ الدكتور عبد الله حمادة
٢- الدكتور محمد يعقوب
٣- الدكتور عبدو حمادة